

توقعات العملات الرئيسية للنصف الأول من عام ٢٠١٧

مقدمة

من المنتظر أن يشهد الاقتصاد العالمي خلال العام الجاري أقوى أداء له منذ 2014. فعلى الرغم من تزايد حدة التوتر السياسي في العديد من الأرجاء، إلا أن البيانات الاقتصادية مؤخراً تعكس دخول الاقتصاد العالمي مرحلة جديدة من النمو. الأمر الذي انعكس من خلال ارتفاعات سوق الأسهم بالعديد من الاقتصادات، تعافي عائدات السندات على المستوى العالمي، تحسن الثقة إلى حد كبير وكذلك إعادة تسعير مسار الفائدة العالمية وخاصة الأمريكية. فبالنظر إلى التطورات الأخيرة من منظور اقتصادي بحث نرى أن كافة الأوضاع تصب في صالح تعافي الاقتصاد العالمي بوتيرة قوية هذا العام. ولكن سيكون أيضاً من الصعب التغاضي عن المخاطر التي تسيطر على اقتصادات العالم. ولعل غموض المستقبل الأمريكي، سياسياً واقتصادياً، يمثل الخطر الأكبر على التعافي الاقتصادي خاصة وأن معالم السياسات الأمريكية وتداعياتها لم تتضح بعد. أيضاً لا يمكن الاستهانة بالمخاطر الناجمة عن توتر الحياة السياسية بالمنطقة الأوروبية. كل هذا يشير إلى أنه وبالرغم من دخول الاقتصاد مرحلة جديدة من التعافي، إلا أنه سيظل مثقوباً بالعديد من الأعباء التي تفقده القدرة على الوصول لمستوياته المعهودة. ولذلك يهدف هذا التقرير إلى توضيح الرؤية من خلال عرض التوقعات وأهم الأحداث الاقتصادية هذا العام. ومن خلال هذا التقرير يهدف قسم أبحاث السوق بالمتداول العربي إلى تكوين رؤية عامة وشاملة حول العملات الرئيسية ومدى تأثير كل عملة بالأحداث سواء المحلية أو العالمية.



الدولار الأمريكي



عوامل ارتفاع الدولار الأمريكي أمام معظم العملات

كيف ستؤثر سياسات ترامب على الدولار

توقعات الدولار خلال العام الحالي

عوامل ارتفاع الدولار

واصل الدولار صعوده مسجلاً أعلى مستوى له منذ عام 2003 على خلفية تحسن الأداء الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية وعلى رأسها بيانات التضخم وسوق العمل، واستمرار الفيدرالي الأمريكي في تشديد السياسة النقدية والأهم من ذلك رفع توقعات عدد مرات رفع الفائدة في ديسمبر الماضي للعام الحالي من مرتين إلى ثلاث مرات آخذين تأثير قرارات السياسة المالية المتوقعة على النمو الاقتصادي خلال العام الجاري ضمن الاعتبار.

وعززت عوامل اقتصادية أخرى أبرزها تباطؤ وتيرة الاقتصاد العالمي وخاصة الصين وأوروبا مع أسواق السلع العالمية واتساع الفجوة بين السياسات النقدية بين الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وبقية البنوك المركزية العالمية المستمرة في التوسع في السياسة التسهيلية.

ومن المتوقع أن يواصل الدولار ارتفاعه مدعوماً بخطوات الفيدرالي برفع الفائدة أكثر من مرة هذا العام.

كيف ستؤثر سياسات ترامب على الدولار هذا العام؟

يبدو أن ترامب جاد في تنفيذ وعوده الانتخابية بداية من الجدار بين الولايات المتحدة والمكسيك مروراً بالانسحاب من اتفاقية شراكة المحيط الهادي، وحتى منع دخول بعض المواطنين من بعض الدول وإلى الآن لم يعلن عن قرارات السياسة المالية التي وعد بأنه سيقوم بخفض الضرائب وزيادة الانفاق والتي سيكون له دور فال في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتسريع وتيرة رفع الفائدة للتحكم في معدل النمو.

ولهذا في حال قدمت الخطط التحفيزية الدعم المتوقع للنمو الاقتصادي سيضطر الفيدرالي الأمريكي رفع الفائدة أكثر من مرة هذا العام ودعم استمرار ارتفاع الدولار.

وعلى صعيد البيانات الاقتصادية، نشير إلى أهمية مراقبة مؤشرات التضخم وعلى رأسها الانفاق الاستهلاكي الشخصي وبيانات سوق العمل لتحديد توجهات الفيدرالي خلال الفترة المقبلة، وسوف يوفر بيان الفائدة بكل اجتماع رؤية أوضح حول اتجاه الدولار والذي نتابعه معكم بشكل دوري.

استمرار رفع الفائدة سوف يعتمد في المقام الأول على تلك العوامل

من المتوقع أن يشهد العام الجاري وتيرة أسرع في رفع الفائدة بناء على قرارات السياسة المالية المقرر اتخاذها قريباً.

0.75%

0.50%

0.25%

السياسة المالية

الوظائف والأجور

الإنفاق الاستهلاكي

التضخم



اليورو

نظرة على أداء اليورو وقرارات المركزي الأوروبي

تأثير البيانات الاقتصادية الأخيرة على اليورو

توقعات اليورو دولار



نظرة على قرارات المركزي الأوروبي وأداء اليورو

توسع البنك المركزي الأوروبي في سياساته التسهيلية في شهر سبتمبر بمد فترة العمل ببرنامج التيسير النقدي من مارس 2017 إلى ديسمبر 2017 ولكن بحجم أقل بقيمة 60 مليار يورو شهرياً مقابل 80 مليار يورو، الأمر الذي دفع اليورو إلى أدنى مستوياته أمام الدولار منذ 2003 عند المستوى 1.0339.

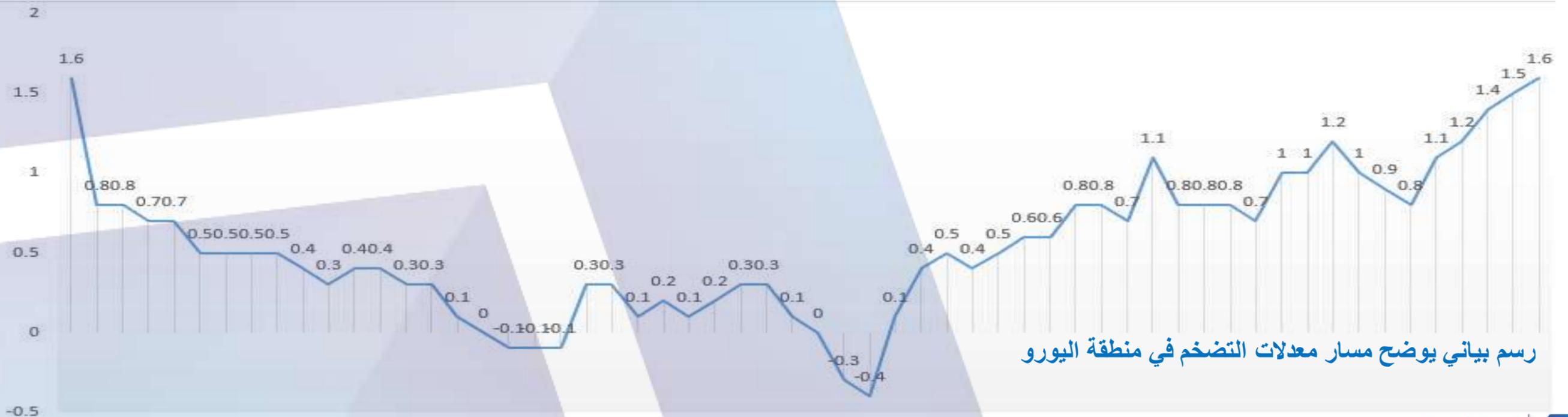
تأتي تلك القرارات ضمن محاولات المركزي الأوروبي في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم ارتفاع معدلات التضخم إلى النسبة المستهدفة 2%.

جدير بالذكر أن تعافي أسعار النفط سوف تدعم ارتفاع معدلات التضخم في منطقة اليورو وعليه إبقاء المركزي الأوروبي على سياسته النقدية الحالية حتى نهاية العام الجاري.

تأثير البيانات الأخيرة على اليورو

ولكن من ناحية أخرى، صرح دراجي محافظ البنك المركزي الأوروبي أن ارتفاع معدلات التضخم بشكل قوي قد يكون مؤقتاً، ولهذا يجب أولاً التأكد من استدامة هذا الارتفاع حتى تتحول النظرة البيعية لليورو إلى الشراء.

تحسنت أغلب البيانات الاقتصادية وعلى رأسها بيانات التضخم التي أظهرت ارتفاعها بأقوى وتيرة لها على مدار 4 سنوات وأظهرت القراءة الأولية لمؤشر أسعار المستهلكين تحسناً قوياً مسجلة أقوى قراءة لها منذ فبراير 2013 وهو ما يفسر ارتفاع اليورو الحالي وفعالية السياسة التي يتبعها البنك المركزي الأوروبي.



توقعات اليورو دولار

شروط استمرار تراجع اليورو دولار:

- إبقاء البنك المركزي الأوروبي على سياسته التسهيلية الحالية حتى نهاية العام الجاري
- إبقاء الفيدرالي الأمريكي على توقعاته برفع الفائدة أكثر من مرة هذا العام
- توتر الوضع السياسي بمنطقة اليورو في ظل اقتراب الانتخابات في فرنسا وألمانيا
- تفوق وتيرة ارتفاع التضخم في الولايات المتحدة على نظيرتها بمنطقة اليورو يدعم استمرار تراجع اليورو دولار والعكس صحيح

وإذا لم تتحقق تلك الشروط فسوف يسجل اليورو دولار ارتفاعاً مدعوماً باستمرار تعافي معدلات التضخم في منطقة اليورو في المقام الأول.



الجنيه الاسترليني



ملف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي
أداء الاقتصاد البريطاني وقرارات بنك إنجلترا

توقعات الاسترليني دولار



كان عام 2016 مفعم بالعديد من الأحداث داخل المملكة المتحدة، وقد استحوذ ملف الخروج من الاتحاد الأوروبي على اهتمام الأسواق لتداعيته على النمو العالمي. ويذكر أن نتائج الاستفتاء قد آلت لصالح الخروج بنسبة 52% مقابل 48%. وفي أعقاب الاستفتاء ارتفعت مخاوف حدوث أزمة عالمية جديدة، إلا أن الاقتصاد البريطاني أثبت قدرته على المرونة والتأقلم مع تزايد حالة عدم اليقين. فقد نجح صناع القرار في بريطانيا إعادة الثقة في الاقتصاد مرة أخرى، حيث اعتزمت الحكومة التدخل واتخاذ تدابير مالية تحفيزية لضمان استقرار الأوضاع، حيث سيتم رفع الحد الأدنى للأجور بداية من إبريل 2017 بهدف تعزيز الانفاق الاستهلاكي. أما بنك إنجلترا، فقام بخفض الفائدة بمقدار 25 نقطة أساسية لأول مرة منذ عام 2009 ليصل إلى 0.25%، فضلاً عن زيادة حجم برنامج مشتريات الأصول إلى 435 مليار جنيه استرليني.

وقد صوت أعضاء البرلمان يوم 31 يناير بالأغلبية لصالح الموافقة على خارطة الحكومة للخروج وبدء رحلة المفاوضات، حيث أقرت المحكمة العليا في مطلع العام الجاري بضرورة حصول الحكومة على موافقة البرلمان أولاً على تفعيل المادة 50. ومن المقرر أن تقوم الحكومة بتفعيلها قبل نهاية مارس حسب تصريحات ماي رئيسة الوزراء.

ولكن يجب الوضع في الاعتبار، أن هناك العديد من التحديات التي تهدد استقرار الأوضاع المحلية والمتمثلة في التهديد المتصاعد من قبل اسكتلندا حيال إجراء استفتاء في أجل قريب بشأن بقائها أو خروجها من المملكة المتحدة، حيث تستخدم اسكتلندا هذا الاستفتاء كأداة ضغط على المملكة المتحدة خاصة وأنها من أكبر المعارضين للخروج من الاتحاد الأوروبي. ومن المتوقع أن يتأثر الاقتصاد البريطاني بشكل عام بالسلب في ظل توتر الأوضاع المحلية، ومن المتوقع أن تعاني أغلب القطاعات من تباطؤ في النمو مع ارتفاع حالة عدم اليقين.

وأدى انهيار قيمة الجنيه الاسترليني بعد نتائج الاستفتاء إلى تسارع وتيرة ارتفاع التضخم، حيث ارتفع أسعار المستهلكين في نهاية العام بنسبة 1.6% وهي أقوى وتيرة ارتفاع منذ يوليو 2014.

وهو ما دفع صناع القرار في بريطانيا وعلى رأسهم مارك كارني، الإشارة إلى أن البنك سيسمح بتخطي معدلات التضخم النسبة المستهدفة عند 2% ولكن بشكل محدود وأن خيار رفع أو خفض الفائدة الفترة المقبلة مطروح على الطاولة، مما عزز توقعات رفع بنك إنجلترا الفائدة قبل حلول عام 2019 في حالة استمرار ارتفاع التضخم بوتيرة قوية الفترة المقبلة.

أهم القطاعات بالمملكة المتحدة

وبعدما انكشيت بعض القطاعات داخل المملكة المتحدة وسط حالة عدم اليقين، نجحت فيما بعد إظهار بعض التعافي: **القطاع التصنيعي** سجل أقوى وتيرة نمو على مدار عامين ونصف مدعوماً بارتفاع معدلات الطلب المحلي. وقد ساهم تراجع قيمة العملة في تعزيز نمو صادرات القطاع.

أما بالنسبة إلى **قطاع البناء**، فنجد أن الأسواق أصبحت أكثر تفاؤلاً حيال استمرار نمو القطاع الفترة المقبلة خاصة بعدما ارتفعت الثقة في قطاع الأعمال خلال ديسمبر إلى أعلى مستوياتها طوال العام.

وبالانتقال إلى **القطاع الخدمي** والذي يمثل 80% من إجمالي الناتج المحلي، نجد أنه قد سجل أسرع وتيرة نمو منذ يوليو 2015 مدفوعاً بزيادة معدل الطلبات الجديدة وتحسن وتيرة نمو صادرات القطاع، ومن المتوقع أن يواصل القطاع نموه خلال عام 2017.

وعن أوضاع **قطاع سوق العمل**، فمن المتوقع أن يواجه العديد من الضغوطات هذا العام وقد يكون من أكثر القطاعات المتضررة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

أداء القطاعات

- التأثير الفعلي لخروج بريطانيا بشكل رسمي من الاتحاد الأوروبي على الأداء الاقتصادي.

معدلات التضخم

- مدى سماح بنك إنجلترا لمعدلات التضخم تخطي الهدف المحدد عند 2%.

أوضاع سوق العمل

- أداء القطاع الخدمي والتصنيعي والبناء بعد خروج بريطانيا بشكل رسمي من الاتحاد الأوروبي، والمتمثلة في بيانات مؤشرات مدراء المشتريات.

- أوضاع سوق العمل خلال العام الجاري

تبقى توقعاتنا حيادية للزوج الإسترليني دولار طالما استقرت تداولاته تحت المستوى 1.27 وفي حال استقراره أعلى هذا النطاق تتحول نظرنا إلى الشراء باستهداف مستويات 1.34.



البن الياباني

السياسة النقدية لبنك اليابان

أداء الاقتصاد الياباني

توقعات الدولار ين



ارتفعت قيمة الين الياباني بشكل قوي خلال النصف الأول من العام الماضي، حيث لجأ المستثمرون إلى العملة كملاذ آمن مع توتر الأوضاع العالمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع زوج الدولار ين لمستويات 99.00 لأول مرة منذ عام 2011، وهو ما ساعد على استقرار معدلات التضخم في النطاق السلبي طوال العام الماضي مبتعدة عن الهدف المحدد عند 2%.

وقد لجأ بنك اليابان إلى سياسة معدلات الفائدة السلبية في مطلع عام 2016، حيث قام بخفض الفائدة إلى نسبة -0.10%، إلا أن هذا الأمر لم يقف عائقاً أمام استمرار ارتفاع قيمة الين مقابل الدولار. وقد أرجع البعض هذا الأمر إلى التوقيت الغير المناسب الذي قام فيه البنك باتخاذ مثل تلك الإجراءات في ظل تراجع أسعار النفط العالمية وتباطؤ نمو الاقتصادات الناشئة وتقلبات الأسواق المالية في ذلك الوقت.

وفي سبتمبر الماضي قام بنك اليابان بتقديم إطار عمل جديد يسعى من خلاله دعم النمو الاقتصادي، حيث واصل البنك برنامج التيسير النقدي المصحوب بمعدلات الفائدة السلبية بالإضافة إلى التحكم في منحى العائد بدلاً من استهداف التضخم، حيث يسعى البنك في الحافظ على عائدات السندات قرابة المستويات الصفرية ضمن برنامج التيسير الكمي والنوعي، وساهم إطار السياسة النقدية الجديدة التي لجأ إليها البنك في إضعاف قيمة العملة خاصة مع ارتفاع شهية المخاطرة مرة أخرى ولجوء المستثمرين إلى الدولار الأمريكي مدعوماً بارتفاع عائدات السندات الأمريكية مقابل نظيرتها اليابانية.

ولكن يبدو أن الاقتصاد الياباني سوف يواجه العديد من التحديات الفترة المقبلة، حيث تصاعدت في الآونة الأخيرة مخاوف تباطؤ نمو النشاط التجاري طوال عام 2017 خاصة بعدما وقع ترامب على انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من شراكة المحيط الهادي. وكانت ترمي الاتفاقية إلى كسر الحواجز أمام النشاط التجاري بين اثني عشر دولة من بينهم اليابان، حيث تستهدف الاتفاقية خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية بين تلك الدول بهدف تعزيز النشاط التجاري. ومع انسحاب الولايات المتحدة، من المتوقع أن يؤثر هذا الأمر بالسلب على الاقتصاد الياباني طوال العام، وقد يتسبب في تباطؤ وتيرة نموه.

وعلى صعيد آخر، تسعى الحكومة جاهدة لرفع الحد الأدنى للأجور بهدف تعزيز القدرة الشرائية للأسر ودعم الانفاق الاستهلاكي، ومن ثم معدلات التضخم. ولكن من المتوقع أن تستمر حالة الضعف في الاستحواذ على وتيرة نمو الأجور الفترة القادمة خاصة وأن الشركات أصبحت أقل تفاؤلاً حيال الاقتصاد الفترة المقبلة.

وفي حالة استمرار تلك الأوضاع من المتوقع أن يتخذ كل من بنك اليابان والحكومة المزيد من التدابير التحفيزية لتعزيز النمو الاقتصادي. ومن المقرر أن تعلن الحكومة عن موازنة السنة المالية لعام 2017 في مارس المقبل، ويتوقع البعض أن تتخذ الحكومة قرارات مالية جديدة.

ومن المتوقع أن تنحصر تداولات الزوج الدولارين فيما بين المستوى 112.00 و 115.00 خلال النصف الأول.



BANK OF CANADA
BANQUE DU CANADA

الدولار الكندي



أداء الاقتصاد الكندي

قرارات بنك كندا المتوقعة وهل سيقوم بخفض الفائدة؟

توقعات الدولار/كندي



استمر تباطؤ الاقتصاد الكندي خلال العام 2016 مثقوباً بعدد لا يستهان به من الضغوط على الصعيدين المحلي والعالمي. بالرغم أن الأداء الاقتصادي تمكن من التحسن بشكل ملموس في فترات محددة، إلا أن الأداء العام لا يزال أضعف من المتوقع. ولكن استناداً على الأسس الاقتصادية القوية، تدابير التحفيز المالي المعلنة في يونيو الماضي، تحسن تطلعات النمو العالمي والاقتصاد الأمريكي، التوقعات بتعافي أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار الكندي أمام نظيره الأمريكي فسيكون الاقتصاد الكندي قادراً على تحقيق نمو أقوى خلال العام الجاري.

تشير التوقعات إلى نمو الاقتصاد الكندي بنسبة قد تصل إلى 2% مقابل 1.4% خلال العام 2016. تستند تلك التوقعات على العوامل السابق ذكرها، إضافة إلى تفاؤل الشركات الحذر لمستقبل الاقتصاد الكندي، مما نتج عنه زيادة في أعداد التوظيف وامتياز أصحاب الأعمال زيادة الاستثمار.

يأتي هذا إلى جانب تزايد التوقعات بتحسن قطاع الصادرات الكندي خلال العام 2017 مدعوماً بتراجع قيمة الدولار الكندي أمام الدولار الأمريكي، الارتفاع المتوقع في أسعار الطاقة وكذلك تحسن الطلب العالمي. ولكن يعود الفضل الأكبر إلى السياسات المالية التحفيزية التي أعلنت عنها الحكومة منتصف العام الماضي، والتي من المقرر أن تساهم في دعم النمو بحوالي 0.5%.

السياسة المالية في كندا

كانت الحكومة الكندية قد أعلنت العام الماضي عن اتخاذ حزمة موسعة من تدابير التحفيز المالي بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. تضمنت هذه التدابير استثمار ما يعادل 120 مليار دولار في مشاريع البنية التحتية خلال الـ 10 سنوات القادمة. تهدف تلك الخطوة بشكل رئيسي إلى زيادة معدل خلق الوظائف.

كما اشتملت تلك الإجراءات على خفض ضريبة الدخل الشخصي للطبقة المتوسطة. كما سيتم استثمار 8.4 مليار دولار لتطوير التعليم ومشاريع البنية التحتية لقطاع الطاقة.

ومن جانبها، تؤكد الحكومة أن تلك السياسات سوف تشكل نقطة الانطلاق للازدهار الاقتصادي. وفي حال أبدت تلك السياسات الفاعلية المطلوبة، فسوف تضعف من احتمالات تدخل بنك كندا وخفض الفائدة.

التضخم

واجه بنك كندا العديد من التحديات مع استقرار النمو دون المستويات المرغوبة وكذلك استقرار التضخم دون الهدف لفترة طويلة انتهت بهبوطه إلى النطاق السلبي خلال شهري نوفمبر وديسمبر الماضيين.

يمكن إلقاء اللوم في هذا إلى أسعار النفط التي لم تنجح في تقليص خسائرها بالشكل الكافي الذي يدعم ارتفاع التضخم باتجاه المستويات المستهدفة. بالرغم من هذا، فقد خالف البنك توقعات الأسواق متمسكاً بسياساته دون تغيير يذكر على مدار العام الماضي، وسط توقعات بالاستمرار على هذا النهج خلال العام الجاري أيضاً.

فقد أوضح البنك أن التضخم يظل قادراً على الارتفاع له فور تلاشي الضغوط الهبوطية الناجمة عن تراجع أسعار الطاقة. كذلك أعرب عن ثقته في تحقيق معدلات النمو المرجوة مع نجاح الاقتصاد في محاولات التأقلم مع أزمة النفط الأخيرة وتضرر قطاع الصادرات على خلفية ارتفاعات الدولار الكندي الأخيرة وضعف معدلات الطلب. على الرغم من ذلك، وبالرغم من أننا نرى ضعف احتمالية خفض الفائدة هذا العام إلا أن الخيار سيظل مطروحاً حال ساءت التطلعات الاقتصادية للبلاد، طبقاً لتصريحات محافظ البنك ستيفن بولوز.

النشاط التجاري

تباين أداء النشاط التجاري العام الماضي نظراً لارتفاع قيمة الدولار الكندي وضعف النمو الاقتصادي العالمي، ولكن تم تحقيق فائض في الميزان التجاري خلال نوفمبر الماضي للمرة الأولى منذ ما يقرب من العامين. وهو ما عزز من التوقعات الإيجابية بقدرة الاقتصاد على التأقلم مع التحديات التي يتعرض لها. ولكن يظل الغموض مسيطراً على المستقبل التجاري للبلاد خاصة مع تزايد المخاوف بشأن سياسات ترامب فيما يتعلق بالاتفاقات التجارية والمزاعم حول تطبيقه لإجراءات الحماية الاقتصادية، حيث ستفقد كندا أكبر شريك تجاري لها.

سوق العمل

نجح سوق العمل في الحفاظ على قدر كبير من قوته خلال النصف الثاني من العام الماضي. فقد نجح في تحقيق مستويات توظيف فاقت التوقعات على مدار الشهور الأخيرة من العام، فيما استقرت البطالة قرابة 7.0% طوال العام. ومن المتوقع أن يستمر سوق العمل في نموه خلال العام الجاري مدعوماً بتحسين الثقة في الاقتصاد الكندي.

قيمة الدولار الكندي

لطالما أكد بنك كندا على ارتفاع قيمة الدولار الكندي وإضراره بقطاع الصادرات ومستوى التضخم. ولكن على الأرجح لن يدوم استقرار الدولار الكندي عند مستويات مرتفعة خاصة أمام نظيره الأمريكي، والذي من المقرر أن يستفيد بشكل قوي من تحسن تطلعات الاقتصاد على خلفية كلا السياسات المالية والنقدية. على الجانب الآخر، فإن استمرار ارتفاع العائدات الأمريكية سوف يشكل ضغوطاً صعوديه على الدولار الأمريكي، دافعاً الكندي إلى التخلي عن مكاسبه الأخيرة. الأمر الذي قد يشكل دعماً للصادرات الكندية تزامناً مع تحسن الطلب وتعافي أسعار النفط.

ولهذا تبقى توقعاتنا حيادية للزوج الدولار/كندي ولكن استقراره فوق المستوى 1.300 يدعم النظرة الشرائية على المدى الطويل باستهداف مستويات 1.34، وعلى الجانب الهابط استقرار تداولات الزوج تحت المستوى 1.3000 قد تدفعه إلى المزيد من التراجع إلى مستويات 1.2600 حسب الوضع الاقتصادي الكندي.



الدولار النيوزلندي



أهم العوامل الاقتصادية في نيوزلندا

توقعات النيوزلندي دولار

معدلات التضخم

ارتفعت معدلات التضخم خلال الربع الأخير من عام 2016 لتعود ضمن النطاق الذي حدده الاحتياطي النيوزلندي لأول مرة على مدار عامين، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 1.3% على أساس سنوي وبنسبة 0.4% على أساس ربع سنوي، ويعود الفضل في ذلك الارتفاع إلى انتعاش أسعار النفط عالمياً واستمرار ارتفاع أسعار المنازل بشكل قوي، ليتم استبعاد فكرة اتخاذ أي خطوة جديدة في اتجاه خفض الفائدة مستقبلاً.

إجمالي الناتج المحلي

سجل الاقتصاد النيوزيلندي نمواً بنسبة 1.1% خلال الربع الثالث من عام 2016 ويُعد ذلك النمو الأقوى منذ 4 سنوات تقريباً، حيث سجل 13 من أصل 16 صناعة نمواً في الوقت الذي سجل القطاع الزراعي ضعفاً، وجاء هذا النمو مدفوعاً بنمو الإنفاق الذي بلغ حوالي 150 مليار دولار مرتفعاً بنسبة 1.6% وهي المرة الأولى التي تتجاوز فيها نسبة الإنفاق 1.5% لشهرين متتاليين منذ عامي 2002 و 2003. أيضاً كانت الزيادة السكانية عاملاً هاماً في زيادة الإنفاق بالإضافة إلى ارتفاع أعداد السياحة وبالطبع كان لقوة سوق العمل دوراً قوياً في تشجيع المستهلكين على الإنفاق.

النشاط التجاري

بلغ إجمالي الصادرات لعام 2016 حوالي 48.4 مليار دولار لتتراجع بنحو 544 مليون دولار مقارنة بالعام الماضي ويُعد ذلك هو التراجع الثاني على التوالي، وكانت صادرات اللحوم والألبان هي المساهم الأكبر في ذلك التراجع (تأتي اللحوم والألبان على قائمة السلع التي تقوم نيوزيلندا بتصديرها). من ناحية أخرى، بلغت قيمة الواردات خلال 2016 51.6 مليار دولار متراجعة بنحو 883 مليون دولار ويرجع السبب الرئيسي في ذلك انخفاض أسعار النفط مؤخراً.

السياسة النقدية

قام الاحتياطي النيوزيلندي بخفض الفائدة ثلاث مرات خلال عام 2016 حتى وصلت لأدنى مستوياتها تاريخياً عند 1.75% وذلك في سبيل وصول معدلات التضخم للنطاق المحدد في ظل تسارع وتيرة نمو الاقتصاد، وبعد قرار خفض الفائدة الأخير أعلن جيريمي ويلر، محافظ الاحتياطي النيوزيلندي عن عدم الحاجة للمزيد من خفض الفائدة إلا إذا اقتضت الضرورة.

وكان الاقتصاد النيوزيلندي ضمن أسرع الاقتصادات نمواً وسط الاقتصادات المتقدمة، مما وضع ضغوطاً على معدلات التضخم ليحاول الاحتياطي النيوزيلندي الحفاظ على مستوى الأسعار حتى تعود للنطاق المحدد عن طريق خفض تكلفة الإقراض 7 مرات منذ 2015 وذلك لتعزيز الطلب المحلي ومحاولة لاحتواء قوة الدولار النيوزيلندي.



بيانات التوظيف

بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة بنسبة 5.2% خلال الربع الأخير من عام 2016 إلا أن أداء سوق العمل كان يسير بشكل قوي خلال العام المنصرم حيث سجلت معدلات البطالة أدنى مستوياتها على مدار ثماني سنوات حينما سجلت 4.9% خلال الربع الثالث، مع استمرار نمو مستويات التوظيف بوتيرة قوية على مدار العام، حيث استمرت مستويات التوظيف في تخطي معدلات النمو السابقة للشهر الخامس على التوالي، بالإضافة إلى ثبات نمو الأجور تقريباً على مدار العامين الماضيين في المتوسط ما بين 1.5 - 1.6%.



الدولار الاسترالي



أهم العوامل الاقتصادية في استراليا

توقعات الاسترالي دولار



إجمالي الناتج المحلي

سجل الاقتصاد الأسترالي انكماشًا خلال الربع الثالث من عام 2016، ويُعد ذلك أول انكماش على أساس ربع سنوي منذ أكثر من 5 سنوات في الاقتصاد الذي لم يُسجل ركودًا على مدار ربع قرن، حيث لم يُسجل انكماشًا لربعين متتاليين منذ النصف الثاني من عام 1991. وربما يعود ذلك الانكماش لحالة الطقس السيئة غير المعتادة والتي أثرت على قطاع البناء أكثر المتضررين، في الوقت الذي تأثرت فيه ثقة المستهلك والشركات جراء الانتخابات الوشيكة في يوليو، ومن المرجح أن تتجنب استراليا الركود وذلك بفضل ارتفاع أسعار السلع وزيادة الإنفاق على البنية التحتية.



النشاط التجاري

حقق الميزان التجاري لأستراليا فائضاً قياسياً خلال شهر ديسمبر بواقع 3.5 مليار دولار ليتجاوز الفائض القياسي السابق بـ 2.2 مليار دولار والذي حققه في فبراير 2009، وتعد تلك المرة الثانية التي يحقق الميزان التجاري فائضاً خلال 2016، ويرجع السبب في ذلك إلى الارتفاع الضخم لصادرات السلع، أيضاً تم مراجعة قراءة شهر نوفمبر لترتفع إلى 2 مليار دولار ليكسر بذلك حاجز 30 شهراً متتالياً من العجز التجاري. هذا وبالرغم من الارتفاع القوي للصادرات أنهى الميزان التجاري 2016 مسجلاً عجزاً تجارياً بنحو 13.6 مليار دولار، ورغم ذلك فإنه يُعد تحسناً ملحوظاً مقارنة بالعجز المحقق في عام 2015 بنحو 37 مليار دولار.

بيانات سوق العمل

جاءت بيانات سوق العمل متباينة خلال عام 2016، حيث سجلت نمواً بنسبة 0.7% أقل من نصف المتوسط للنمو السنوي على مدار الـ 20 عاماً الأخيرة، وبالرغم من ارتفاع أعداد التوظيف خلال الشهرين الأخيرين من العام بشكل فاق التوقعات فإن ذلك لم يكن كافياً لمنع معدلات البطالة من الارتفاع ووصولها قرابة أعلى مستوياته على مدار العام عند 5.8%، وبشكل عام سجلت الوظائف بدوام كامل تراجعاً خلال 2016 بنحو 34 ألف وظيفة في حين ارتفع عدد الوظائف بدوام جزئي بنحو 125.5 ألف وظيفة.

السياسة النقدية والتضخم

قام البنك الاحتياطي الأسترالي بخفض الفائدة مرتين خلال عام 2016، كانت المرة الأولى من 2% إلى 1.75% في أعقاب صدور بيانات التضخم للربع الأول من العام والتي سجلت تراجعاً بنسبة 0.2% على أساس ربع سنوي للمرة الأولى على مدار ثمانية أعوام، كما سجل التضخم الأساسي أضعف قراءة له على أساس سنوي على مدار 17 عاماً. أما المرة الثانية التي قام بها الاحتياطي الأسترالي بخفض الفائدة لمستوى متدني جديد عند 1.5% كانت خلال اجتماعه في شهر أغسطس الماضي ويرجع ذلك إلى رغبة البنك في نمو مستدام للاقتصاد مع عودة معدلات التضخم للنطاق المحدد عن طريق تسهيل السياسة النقدية في ظل استمرار انخفاض معدلات التضخم.

ولهذا سوف تلعب بيانات التضخم القادمة خلال الربع الأول والثاني من هذا العام في تحديد احتمالية خفض الفائدة مرة أخرى وتحديد اتجاه الدولار الأسترالي.



الفرنك السويسري



سياسات البنك الوطني السويسري
قيمة الفرنك وتأثيرها على نبرة البنك

توقعات الفرنك



لم يكن الاقتصاد السويسري بمنأى عن المخاطر الهبوطية التي طالت اقتصادات العالم. ولعل الخطر الأكبر نتج عن ارتفاعات الفرنك في العديد من الأحيان حيث لم يجد المستثمرون بديلاً عن الهروب إلى الفرنك السويسري كعملة ملاذ آمن. فقد وقف ارتفاع قيمة العملة عائقاً أمام تحسن قطاع الصادرات وكذلك على مسار التضخم، ليهوى إلى النطاق السلبي أواخر العام 2016.

علاوة على ذلك، عانى الاقتصاد السويسري طويلاً من تردي الأوضاع الاقتصادية بالمنطقة الأوروبية وتراجع قيمة اليورو مقابل الفرنك على خلفية ضعف النمو الاقتصادي بدول المنطقة وكذلك توسع المركزي الأوروبي في سياساته التسهيلية. ثم جاء توتر الحياة السياسية ليضيف المزيد من الغموض ليس فقط على تطلعات الوضع الاقتصادي بل على مستقبل الوحدة الأوروبية أيضاً. وفي ظل تلك العوامل، تخلى المستثمرون عن اليورو في صالح الفرنك، الأمر الذي وفر دعماً لارتفاع الفرنك.

ومن المتوقع أن يؤدي استمرار ارتفاع الفرنك إلى تدخل البنك الوطني السويسري للحد من هذا الارتفاع هذا العام.

وكان البنك السويسري قد أكد مراراً وتكراراً على استمرار ارتفاع قيمة الفرنك عن المستويات المرجوة بشكل غير مبرر، مما كان له تداعيات سلبية على النمو. وعليه، واصل البنك تشديده طوال العام 2016 على استعداداته للتدخل في الأسواق والحد من ارتفاعات الفرنك بهدف حماية الاقتصاد. بالرغم من ذلك وفي حين أن اليورو واصل التراجع مدفوعاً بالسياسات التسهيلية التي اتبعتها المركزي الأوروبي وتفاوت الأداء الاقتصادي بدول المنطقة من جهة، وارتفاع حدة التوتر السياسي بالمنطقة من جهة أخرى، إلا أن البنك لم يعاود التدخل في الأسواق للتحكم في ارتفاعات الفرنك مكثفياً بالسياسات التسهيلية والفائدة السلبية في دعم النمو.

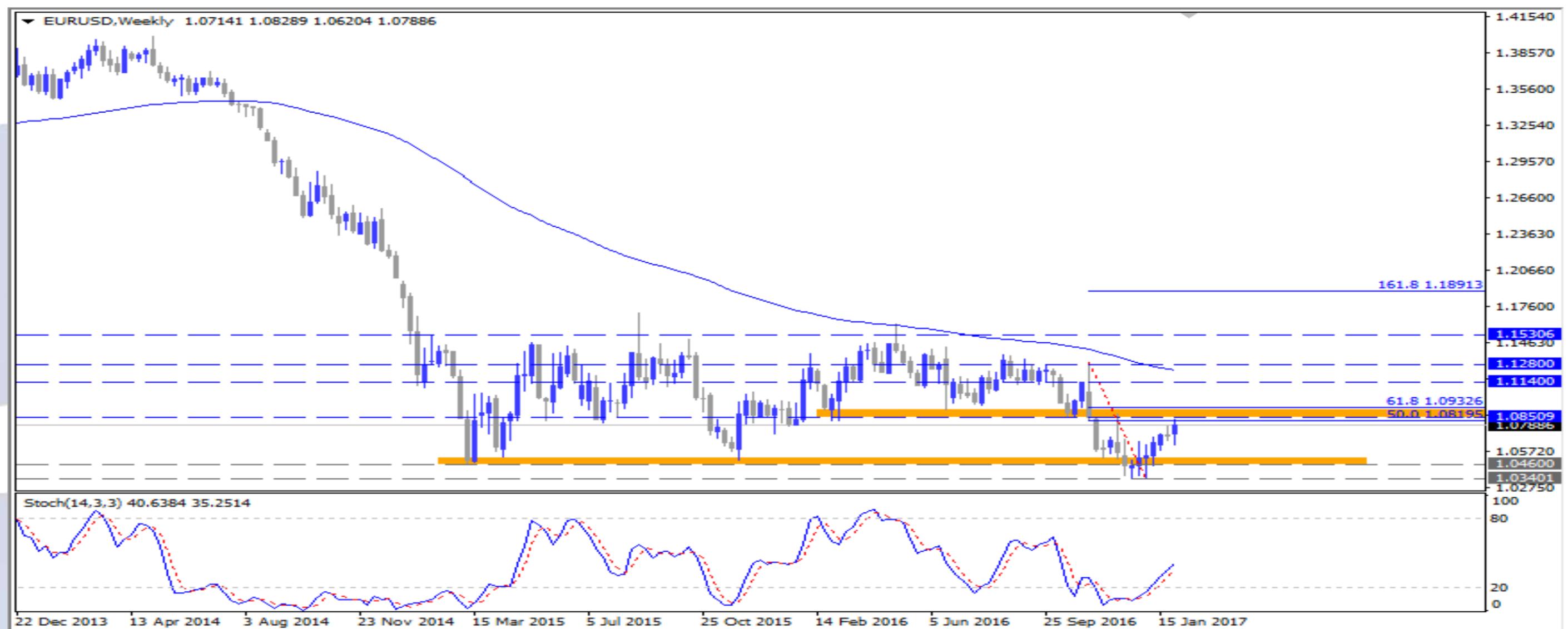
هذا، ومن المتوقع أن يستمر موقف الوطني السويسري دون تغيير هذا العام أيضاً. وعلى الأرجح أن البنك قد يتهاون في ارتفاعات الفرنك أمام اليورو بصفة استثنائية. يرجع ذلك إلى عدد من الأسباب الرئيسية أهمها نجاح الاقتصاد السويسري مؤخراً في التأقلم مع التطورات الأخيرة، إضافةً إلى حقيقة أن جزء كبير من ارتفاعات الفرنك يعود بشكل أساسي إلى تراجع اليورو في الأساس. فإذا قمنا بالمقارنة، نجد أن قيمة الفرنك مستقرة إلى حد كبير أمام الدولار الأمريكي. لذا، فإن عوامل ارتفاع الفرنك أمام اليورو قد تكون خارجة عن سيطرة الوطني السويسري، ويصعب التحكم بها من خلال السياسة النقدية أو حتى التدخل المباشر في الأسواق.

التحليل الفني للعملات الرئيسية



اليورو دولار

سجل الزوج أدنى مستوياته على مدار 13 عاماً خلال الأسبوع الأول من عام 2017 عند 1.0340 ليرتفع منه بقوة ويجري تداوله حالياً قرابة مستويات الـ 1.0800 ومستوى تصحيح فيبوناتشي 50% للحركة الهابطة الأخيرة. من المرجح أن يستمر ارتفاع الزوج لاختبار مستوى المقاومة 1.0850 وقد يمتد لزيارة المستوى 1.0932 والذي يمثّل مستوى تصحيح فيبوناتشي 61.8% للحركة الهابطة الأخيرة. يمثّل النطاق 1.0850/1.0932 نطاقاً هاماً فمع تجاوزه لأعلى سيفتح الباب أمام تحول في اتجاه اليورو دولار ليستهدف مستويات 1.1140/1.1280، وربما نراه عند مستويات الـ 1.1530 من جديد. أما الفشل في تجاوز ذلك النطاق سيدفعه للتراجع بقوة ومع كسر مستويات الـ 1.0460 ومن ثم 1.0340 ستدفعه لتحقيق مستويات متدنية جديدة ربما تصل لمستويات التكافؤ.

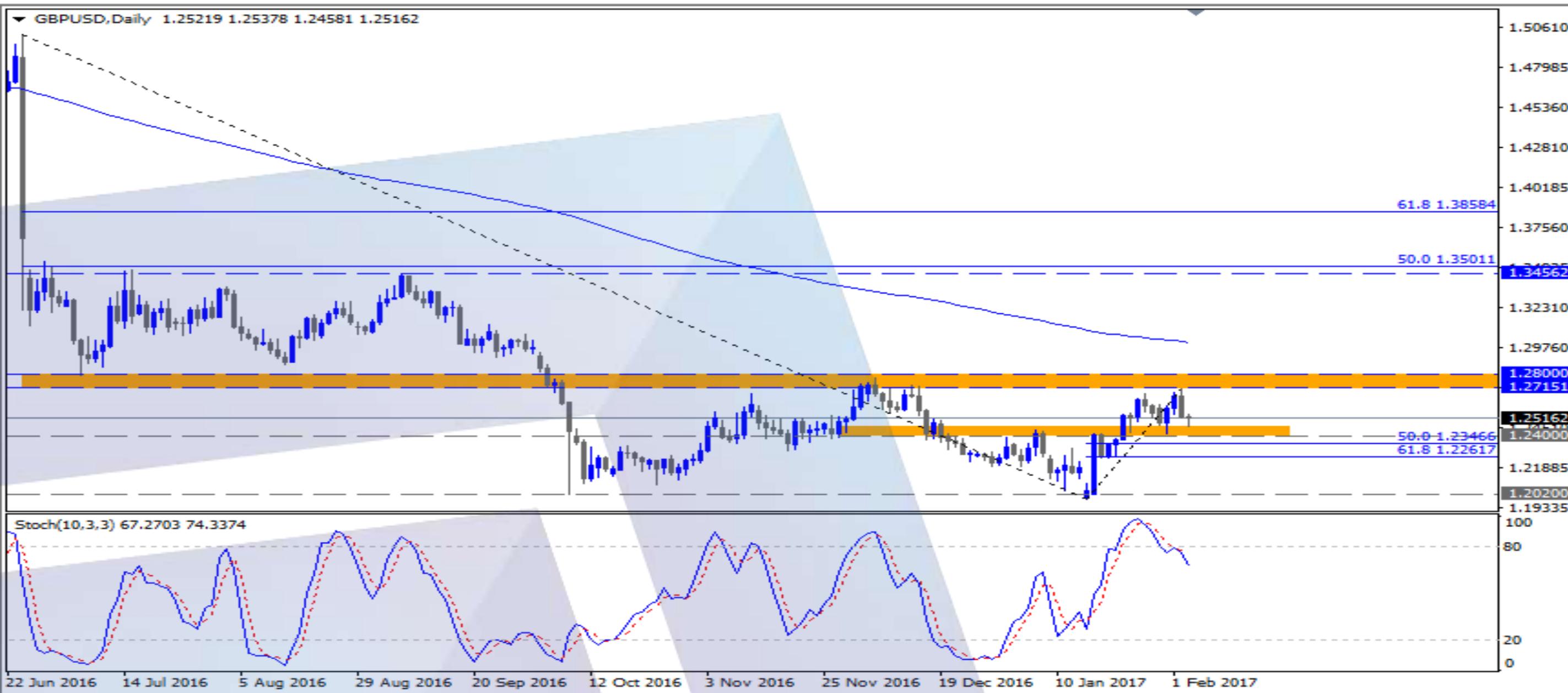


الإسترليني دولار

ارتد الزوج في الوقت الحالي من نطاق مقاومة قوي عند 1.2715/1.2800 ليجري تداوله حالياً أعلى منطقة دعم قوية عند 1.24/25.

من المرجح أن تشهد الأسعار تقلباً حتى موعد تفعيل المادة 50، ومع بقائه أعلى مستويات 1.24/25 قد تدفعه لزيارة المستوى 1.28، وفي حال تجاوز ذلك المستوى قد نرى اكتمال لنموذج القاع المزدوج وسيدعم ذلك ارتفاعه حتى مستويات الـ 1.35.

كسر منطقة الدعم القوية عند 1.24/25 تفتح الباب أمام عودة الزوج للتراجع صوب مستويات الـ 1.22، وقد نراه يعود لأدنى مستوياته التاريخية عند 1.1987.



توقعات العملات للعام 2017

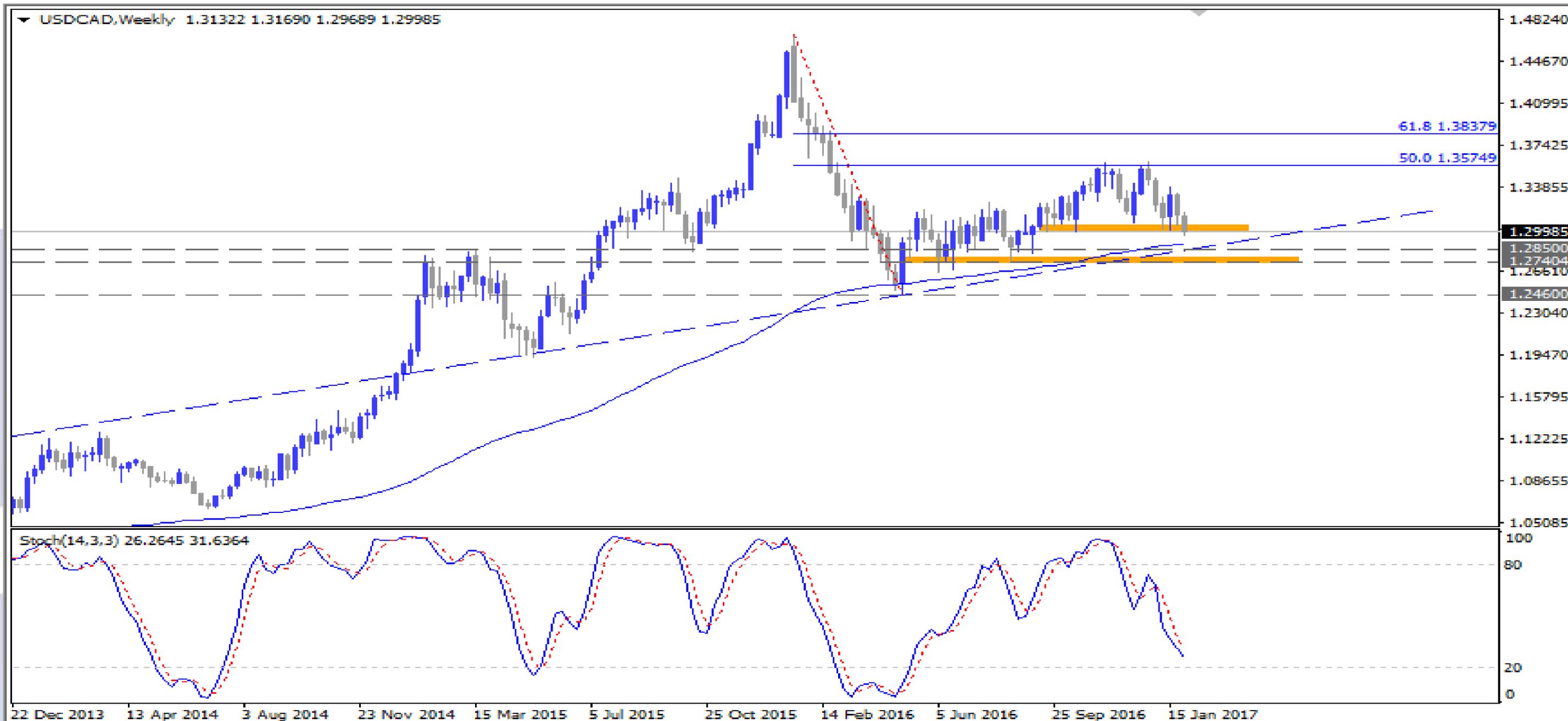
الدولار ين

ارتفع زوج الدولار ين بشكل قوي للغاية منذ نهاية سبتمبر 2016 من أدنى مستوياته على مدار ثلاث سنوات عند 98.97 وذلك بعد اختبار خط الاتجاه الهابط المكسور على الإطار الزمني الشهري وصولاً لأعلى مستوياته منذ أواخر يناير 2016 عند 118.66. تراجع الزوج بعد فشله في تجاوز نطاق مقاومة قوي عند 118.66 ليجري تداوله في الوقت الحالي عند مستويات الـ 112 والتي تمثل مستوى دعم قوي مع كسره سيفتح الباب أما هبوط قوي ليصل الدولار ين حتى مستويات الـ 109 و 108. استقرار تداولات الزوج أعلى المستويات 112/111.35 ستدعم ارتفاعه من جديد صوب مستويات الـ 114 و 115. نلاحظ على الإطار الزمني الشهري أن الزوج في مرحلة تكوين الكتف اليسرى في نموذج الرأس والكتفين المقلوب الذي يكتمل مع تجاوز المستوى 125.75.



الدولار كندي

صمد المستوى 1.30 لأكثر من خمسة أشهر أمام تراجع زوج الدولار كندي بعد هبوطه من المستوى 1.3574 والذي يُمثل مستوى تصحيح فيبوناتشي 50% للحركة الهابطة الأخيرة، ليبقي على آمال الصعود من جديد لمستويات 1.38 أعلى مستوياته منذ بداية عام 2016. قد يَبقى خط الاتجاه الصاعد بالإضافة لمستوى المتوسط المتحرك 100 وكذلك مستوى الدعم 1.2850 على آمال الصعود من جديد، ولكن بكسرهم سيفتح الباب أمام هبوط قوي للزوج يستهدف منطقة الدعم 1.2740 ومن ثم 1.2460.



الأسترالي دولار

سجل الزوج أدنى مستوياته منذ 2009 عند 0.6829 في بداية عام 2016 ليرتفع منه بقوة ويُسجل أعلى مستوياته منذ منتصف 2015 عند 0.7833.

يختبر زوج الأسترالي دولار حالياً مستوى المتوسط المتحرك 100 ويقترب من نطاق مقاومة قوي عند المستوى 0.7740، وذلك بعد ارتفاعه القوي منذ نهاية ديسمبر الماضي بعد ارتداده من مستوى تصحيح فيبوناتشي 61.8% للمرة الثانية.

تجاوز الزوج لنطاق المقاومة المذكور سيفتح الباب أمام ارتفاع قوي للزوج يستهدف مستويات الـ 0.8300، حيث سيكتمل أمامنا نموذج القاع المزدوج وهو السيناريو الأضعف. وفشله في تجاوزه سيدفعه للتراجع لزيارة مستويات الـ 0.7480 وربما نراه يعود مرة أخرى لأدنى مستوياته عند 0.6829.



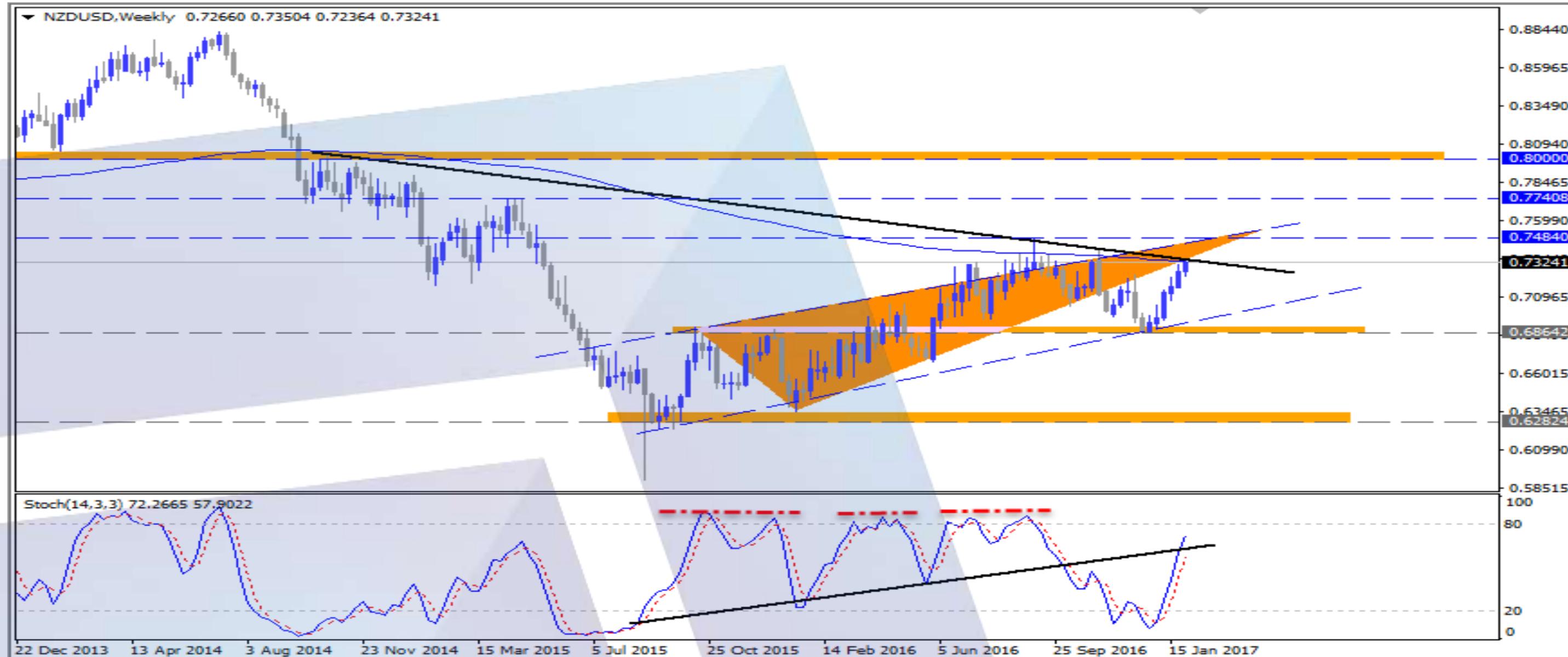
النيوزيلندي دولار

يتحرك الزوج حالياً في قناة سعرية صاعدة منذ منتصف عام 2015 تقريباً، ويختبر حالياً خط الاتجاه الهابط بالإضافة لمستوى المتوسط المتحرك 200، بالإضافة إلى أنه يختبر أيضاً الوتد الصاعد المكسور.

تجاوز الزوج تلك المستويات الحالية سيدفعه للارتفاع بقوة صوب مستويات المقاومة التالية على التوالي 0.7484 و 0.7740 و 0.8000.

أما فشل النيوزيلندي دولار في تجاوز المستويات الحالية سيهوي بشكل متسارع لإعادة اختبار خط الاتجاه الصاعد في القناة قرابة مستوى الدعم عند 0.6864.

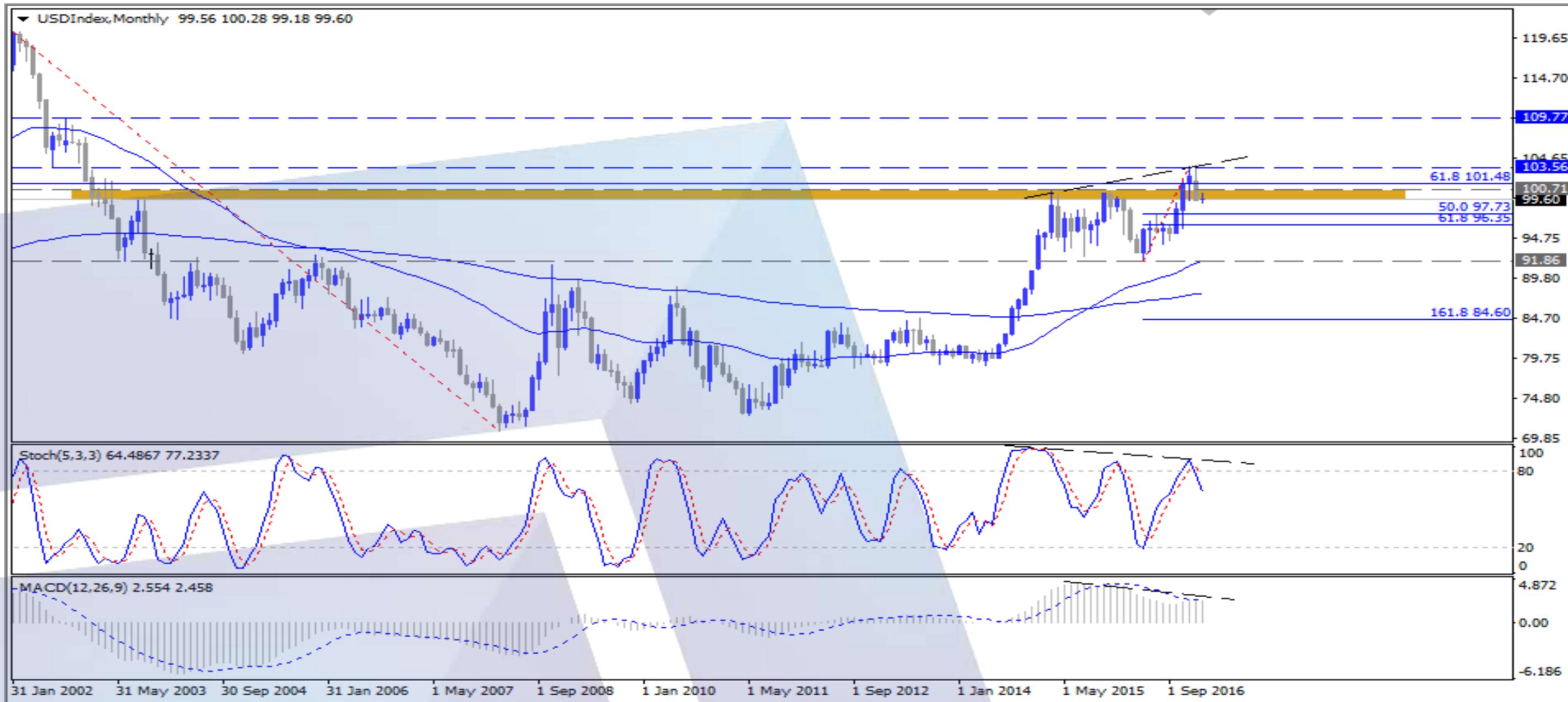
بالنظر إلى مؤشر الاستوكاستك نجد أنه بعد تكون نموذج القمة الثلاثية عاد المؤشر لاختبار خط العنق، مما قد يوحي بهبوط قوي من المستويات الحالية.



توقعات العملات للعام 2017

مؤشر الدولار

سجل مؤشر الدولار أعلى مستوياته على مدار 14 عاماً عند مستوى المقاومة 103.56، ليتراجع من ذلك المستوى بعد فشله في الاستقرار أعلى مستوى تصحيح فيبوناتشي 61.8% للحركة الهابطة من يناير 2002 وحتى فبراير 2008 عند 101.48. نلاحظ وجود انفراج سلبي على مؤشرات الاستوكاستك وال MACD مما قد يوحي بهبوط لمؤشر الدولار ربما حتى مستويات 97 و 96، ومع تجاوز تلك المستويات ربما نراه يعود لاختبار مستوى الدعم 91.86 من جديد. تجاوز المستوى 103 سيدفعه بقوة لزيارة أعلى مستوياته منذ 30 سبتمبر 2002 عند 109.77.





تحذير المخاطرة

تجارة العملات الأجنبية - الفوركس - باستخدام الهامش تعتبر ذات مخاطرة عالية جداً على رأس المال، وقد لا تتوافق هذه التجارة مع جميع المستثمرين والمضاربين. كما أن درجة المخاطرة العالية بالروافع المالية في سوق العملات الأجنبية قد تسير عكس توقعات المستثمر مما قد يتسبب في خسارة جزء كبير من رأس المال أو كله. لذا ينصح موقع المتداول العربي قبل دخولك واستثمارك في عالم سوق العملات - فوركس - بالتسلح بالعلم والمعرفة وتوخي الحذر في أهداف استثمارتك، ودرجة خبرتك، وتقبلك للمخاطرة في هذا السوق وعدم استثمار أموال أنت في حاجة ماسة إليها وقد تؤثر خسارتها أو جزء منها على مستوى معيشتك وحياتك.

يخلي موقع المتداول العربي مسؤوليته مما يتم طرحه في هذه الصفحة وبقية صفحات الموقع من توصيات بيع وشراء وينبه بأن قرار البيع والشراء يعود بشكل كامل للزائر أو متصفح الموقع دون أي مسؤولية على المتداول العربي، المتاجرة في العملات باستخدام الروافع المالية ينطوي عليها مخاطر عالية.